الاعتراف الامريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل
مبرراته وتبعاته

د. عبد الحكيم ضو زامونه
كلية القانون – جامعة طرابلس

الملخص:

تمثل قضية القدس جوهر الصراع العربي الإسرائيلي منذ سنة1984م، حث قامت إسرائيل بالعديد من الإجراءات بهدف تغيير الوضع القانوني الديموغرافي للمدينة. إضافة إلى الانحياز التام من قبل بعض القوى الدولية لإسرائيل انعكس سلباً على وضعية ومركز القدس، وخاصة بعد اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالقدس عاصمة إسرائيل وعزمها نقل سفارتها إليها وتكمن إشكالية البحث الحالي في دراسة الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة إسرائيل.حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي والقانوني لدراسة الموضوع في مطلبين أولهما الموقف الأمريكي من قضية القدس وثانيهما التبعات القانونية المترتبة على هذا الاعتراف.

Abstract

The issue of Jerusalem represents the core of the Arab-Israeli conflict since 1984, prompting Israel to take many measures with the aim of changing the legal demographic status of the city. In addition to the complete bias by some international powers to Israel, it negatively affected the status and status of Jerusalem, especially after the United States of America recognized Jerusalem as the capital of Israel and its intention to move its embassy there. The problem of the current research lies in the study of the American recognition of Jerusalem, the capital of Israel. The descriptive analytical and legal method was used to study the subject There are two demands, the first of which is the American position on the issue of Jerusalem, and the second is the legal consequences of this recognition

مقدمة:

تمثل قضية القدس جوهر الصراع العربي– الإسرائيلي منذ سنة 1948، وقد قامت إسرائيل بالعديد من الإجراءات والممارسات بهدف تغيير الوضع القانوني والديمغرافي للمدينة، ولعل أبرزها سن الكنيست الإسرائيلي سنة 1980 ما يعرف بقانون الأساس الذي يعلن القدس عاصمة موحَّدة وأبدية لدولة إسرائيل، ولا شك أنَّ ذلك يمثِّل خرقاً وانتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدولي العام وخاصة ما ورد بمؤتمر لاهاي الثاني سنة 1907م واتفاقية جينيف الرابعة لسنة 1949م وميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945م ولعديد من القرارات الدولية بالخصوص.

إنَّ الإجراءات الإسرائيلية قوبلت برفض وتنديد من المجموعة الدولية خاصة في إطار المنظَّمات الدولية وكذلك بالمواقف الرسمية لمعظم دول العالم، ولكن تجب الإشارة إلى أنَّ كافة هذه المواقف والقرارات الدولية لم يكن لها أثر على أرض الواقع؛ نتيجةً لإمعان حلفاء إسرائيل في تأييد ممارساتها المخالفة للقانون وبشكل متواتر ولافت للنظر.

إنَّ الانحياز التام من قبل بعض القوى الدولية لإسرائيل انعكس سلباً على وضعية ومركز القدس بحيث أصبحت قضية قانونية سياسية بالغة التعقيد، وخاصة بعد اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالقدس عاصمة لإسرائيل، وإعلان عزمها نقل سفارتها إليها، وبالتالي تباين مواقف الدول بين مؤيد للخطوة الأمريكية، ومندِّد ومستنكر لها، فيما عبَّرت معظم المنظمات الحقوقية عن رفضها القاطع للقرار.

إنَّ تصرُّف الولايات المتحدة الأمريكية يمثل تردياً للمنظومة القانونية الدولية باعتباره يناقض كافة قراراتها، وعلى وجه الخصوص قرار الجمعية العامة رقم 181 لسنة 1947م الذي ينص على وضع القدس تحت (وضع دولي خاص) يدار بإشراف الأمم المتحدة، وكذلك قرار مجلس الأمن الدولي رقم 478 لسنة 1968م الذي ينص هو الآخر "بأنَّ على الدول أنْ تمتنع عن نقل سفاراتها للقدس؛ لكونها أرضاً محتلةً تخضع لأحكام القانون الحربي، واتفاقية جينيف الرابعة لسنة 1949".

إنَّ المواقف الأمريكية لم تكن وفقاً لقواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وإنَّما كانت مراعاة للمصالح القومية الأمريكية ورعاية لتعهداتها لدولة اسرائيل.

إنَّ إشكالية هذا البحث تتمثَّل في دراسة الاعتراف الأمريكي بالقدس كعاصمة لإسرائيل والبحث في مبررات هذا الاعتراف وتبعاته.

وبخصوص المنهجية المتبعة، سوف نعتمد عدَّة مناهج الوصفي والتحليلي والقانوني للإحاطة بكافة عناصر الموضوع، وسوف يتم دراسة الموضوع في مطلبين (أولهما) الموقف الأمريكي من قضية القدس و(ثانيهما) التبعات القانونية المترتبة على الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل.

المطلب الاول– الموقف الأمريكي من قضية القدس:

إنَّ السمة الغالبة للمواقف الأمريكية هي الانحياز التام لإسرائيل، ومنذ صدور قرار الجمعية العامة رقم (181) لسنة 1947 بشأن الوضع في فلسطين والمتضمِّن وضع القدس تحت نظام قانوني دولي خاص، ساندت الولايات المتحدة الأمريكية هذا القرار، غير أنَّ هذا الموقف الأمريكي لم يدم وبخاصة مع نشوب حرب 1967 واحتلال إسرائيل لشرق المدينة في مخالفة صريحة للقرارات الدولية وإلى أنْ صدر قرار الكونغرس الأمريكي سنة 1995م والقاضي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

إنَّ الرؤساء السابقين للولايات المتحدة لم يصادقوا على هذا القرار إلى أنْ تمت المصادقة عليه في 6 ديسمبر 2017م من قبل الرئيس الأمريكي (دونالدترامب)، وسنتناول مراحل تطور الموقف الأمريكي من قضية القدس (أولاً) تم سندرس الاعتراف الأمريكي بالقدس كعاصمة لإسرائيل من حيث مضمونة (ثانياً) ومبررات ذلك الاعتراف (ثالثاً).

أولاً– مراحل تطور الموقف الامريكي من قضية القدس:

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في 6 ديسمبر 2017م اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل، وكلفت الإدارة الأمريكية وزارة خارجيتها بوضع قانون الكونغرس الصادر سنة 1995م القاضي بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس موضع التنفيذ، ولقد أعلن الرئيس الأمريكي في هذه الأثناء بأنَّ القدس هي عاصمة للشعب اليهودي منذ العصور القديمة.

ومما تقدَّم يتضح بأنَّ مضمون الإعلان يتبنَّى الرواية اليهودية التي تدعى بأحقيتها الدينية والتاريخية في فلسطين والقدس، ممَّا يعني بأنَّه ينطلق من منطلقات عقائدية عميقة،

ولقد تضمَّن مسار القرار إيجاد استراتيجية معينة تتمثَّل في التحضير لبيئة عربية مضطربة وتحقق ذلك وتم الإعلان بشكل رسمي عن الاعتراف.[1]

1- المرحلة الأولى (1947- 1950):

اتسمت هذه المرحلة بالتماهي مع القرارات الدولية ذات العلاقة بقضية القدس، حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالدعوة لوحدة المدينة وتدويلها استناداً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181) واستمرت الولايات المتحدة على نفس النهج.

إنَّ المواجهات المسلَّحة بين العرب والإسرائيليين وما أسفر عنها من وقوع الشطر الغربي للمدينة للسيطرة الاسرائيلية والشرقي للسيطرة الاردنية، أوجد تغيراً ملحوظاً في موقف الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أعلنت هذه الأخيرة بأنَّ منظَّمة الأمم المتحدة غير قادرة على إدارة المدينة وتدويلها وفقاً للقرار (181) لسنة 1947م.[2]

2- المرحلة الثانية (1950-1990):

ترتيباً على ما تقدم عينت الولايات المتحدة الأمريكية قنصلاً في مدينة القدس بغية تكريس تطلعاتها الداعية إلى وحدة المدينة حتي سنة 1967م، حيث بدأت مرحلة جديدة انعكست في مواقف الإدارة الأمريكية المتعاقبة، ناهيك عن التغير الذي حدث في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية حيث بدأ الكونغرس بالتدخل في رسمها وبالتالي بمناقشة وتقرير وضع القدس وصدرت في هذا الأثناء عديد من القرارات بخصوصه تلخصت في مجملها بأنَّ الوضع القانوني للقدس لا يمكن تقريره إلا من خلال المفاوضات بين طرفي الصراع شرط أنْ تبقى المدينة موحَّدة نظراً للاعتبارات الدينية والسياسية واستثنت من ذلك القدس الشرقية باعتبارها أرض محتلة مثل كافة الأراضي المحتلة سنه 1967م.

وفي تطور لافت تبدل الموقف الأمريكي في عهد الرئيس الأمريكي (رونالد ريغان) إذ اعتبر هذا الأخير أنَّ القدس الشرقية ليست أرضاً محتلةً، وكان ذلك التوجه بمثابة الموافقة على استئناف العمليات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

أيضاً شهد الموقف الأمريكي تطوراً آخر في عهد الرئيس (جيمي كارتر) خلال مفاوضات (كامب ديفيد) سنة 1979م حيث تم تناول قضية القدس إلا أنَّ الطرف الإسرائيلي رفض التفاوض بشأنها واعتبرها قضية ليست محلاً للنقاش، وبأنَّ وضعها النهائي سيتقرر عبر المفاوضات بين طرفي الصراع.[3]

وبمناسبة التصويت على قرار مجلس الأمن رقم (465) بتاريخ 1 مارس 1980، لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية من بين المصوتين لصالحه، حيث أعلنت القوى السياسية بالولايات المتحدة الأمريكية امتعاضها ورفضها للقرار المذكور لأنَّه (يدعو إسرائيل لتفكيك المستوطنات القائمة والتوقُّف بشكل عاجل عن إنشاء أو بناء للاستيطان في الأراضي العربية المحتلة عام 1967 بما في ذلك القدس) وفعلاً أعلن البيت الأبيض لاحقاً تراجع الإدارة الأمريكية عن الموافقة لصالح القرار.

3- المرحلة الثالثة (1990-2018):

ظلت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية منسجمة مع المفاهيم الإسرائيلية التي تعتبر أنَّ الأراضي المحتلة بما فيها القدس هي أراضي متنازع عليها لا محتلة، واستمر الوضع على ما هو عليه حتى بدأت السياسة الأمريكية تظهر ذلك للعلن وتحديداً مع سنة 1995 عندما سن الكونغرس القانون الذي يقضي بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس.

وحفاظاً على دور الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص القضية الفلسطينية باعتبارها الراعي الأساسي لعملية التفاوض بين الفلسطينيين والاسرائيليين وكذلك للحفاظ على المصالح القومية لأمريكا في المنطقة العربية باعتبارها قضية ذات حساسية بالغة، علَّقت الإدارة الأمريكية تفعيل ذلك القانون وأولت الاهتمام بقضايا أخرى كمجابهة الارهاب والتطرف ولم تعد القضية الفلسطينية من أولويات سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وفي السادس من ديسمبر 2017م، وفي سابقة قانونية سياسة خطيرة أعلن الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) وبشكل أحادي اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل وأعلن عزمه على نقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وهو ما يمكن وصفه بأنَّه خروجاً على السياسة الأمريكية التي انتهجت الحفاظ على الوضع الراهن.[4]

إضافة إلى ذلك فالولايات المتحدة الأمريكية بدأت تتخذ في مواقف داعمة لإسرائيل بخصوص قيام هذه الأخيرة بعمليات هدم واستيطان في القدس، وهو ما شكَّل انتهاكاً جسيماً للقرارات الدولية ولقواعد القانون الدولي، وهو ما سنتناوله في (ثانياً).

ثانياً- الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل:

يمكن التعرُّف على مضمون الاعتراف ومشتملات القرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل من خلال النقاط التالية:

1- إعلان القدس عاصمة لإسرائيل: إنَّ الإعلان الأمريكي بأنَّ القدس عاصمة لإسرائيل يرجع لتسعينات القرن العشرين بعد أنْ أصدر الكونغرس الأمريكي سنة 1995م قانوناً يعترف بالقدس كعاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، إلا أنَّ ذلك القانون أورد استثناءً على إعماله و يتمثل ذلك الاستثناء في ألاَّ يتعارض تنفيذه مع المصالح الأمنية والقومية للولايات المتحدة الأمريكية وتحديداً مع العرب، وأوجب ضرورة توقيعه من الرئيس الأمريكي ليصبح نافذاً، ولهذا كافة الرؤساء السابقين اعرضوا عن مسألة التوقيع، وبالتالي لم يدخل الاعتراف حيّز النفاذ.(5)

إنَّ الرئيس (دونالد ترامب) خالف كافة الرؤساء السابقين وأعلن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل تاركاً مجال تقرير الوضع النهائي للقدس بما فيها الحدود لموافقة طرفي النزاع عبر المفاوضات النهائية.

إنَّ إسرائيل احتلت الجزء الغربي من مدينة القدس في حرب سنة 1948م، وأعلنت بأنَّها عاصمة لها سنة 1949م، إلا أنَّ المجتمع الدولي بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية رفض ذلك بتلك الفترة. إنَّ إسرائيل لم تقف عند هذا الحد بل احتلت الجزء الشرقي للمدينة أيضاً عقب حرب 1967م، وجوبهت تصرفاتها آنذاك من قبل المجموعة الدولية بإصدار مجموعة من القرارات الدولية التي اعتبرت القدس الشرقية أرضاً محتلة، وهو الجزء الذي يطمح الفلسطينيون لجعله عاصمة لدولتهم المنشودة(6).

2- نقل السفارة الأمريكية إلى القدس: تعد مسألة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس تماهياً مع الرؤية الاسرائيلية لمستقبل المفاوضات المقبلة بشأن القدس، وباقي قضايا الحل النهائي ومنها عودة المهجَّرين، وعليه فنقل السفارة الأمريكية إلى القدس يعد خطوةً خطيرةً، ستؤدي حتماً إلى نسف أي حظوظ لعملية مرتقبة للسلام.

إذاً الاعتراف بالقدس كاملة وموحَّدة عاصمة لإسرائيل إضافة إلى الاعتراف بالحقوق الدينية والسياسية التي تدعيها إسرائيل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية يمثِّل تأكيداً وتشجيعاً لاستئناف عمليات الاستيطان والتهويد وفرض التغيير الديموغرافي والقانوني للأماكن المقدَّسة الإسلامية وكذلك تهديداً للمنظومة القانونية الدولية بالخصوص وتشجيعاً لكافة الدول على انتهاكها.

3- الالتزام بالسلام وحل الدولتين: حرصت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على تسهيل التوصل إلى اتفاق سلام دائم يفضي إلى إقامة دولتين للطرفين المتنازعين ولكن بشرط موافقتهما، وهذا الشرط الأخير هو الذي جعل إسرائيل تبدي رفضها لهذا الحل، وكذلك لكافة قرارات الشرعية الدولية التي تنص على إقامة دولة فلسطينية.

إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية بزعمها الراعي الأساسي لعملية السلام لم تقف على مسافة واحدة من أطراف الصراع، بل انحازت بشكل واضح للطرف الإسرائيلي ممَّا نتج عنه تخفيف الضغط الدولي على إسرائيل كطرف قوي في المعادلة التفاوضية.

إنَّ الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمةً لإسرائيل جاء كضربة قاسمة لعملية السلام ممَّا يعد إقراراً لضم إسرائيل للقدس الشرقية وضياع فرصة قيام دولة فلسطينية تكون عاصمتها القدس الشرقية[7]

ثالثاً- مبررات اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالقدس عاصمة لإسرائيل:

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية عدَّة مبررات لاعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل أهمها: أنَّ إسرائيل كدولة ذات سيادة يحق لها تحديد عاصمتها بإرادتها المنفردة، وبأنَّ الاعتراف بالقدس عاصمة لها يعد شرطاً أساسياً ولازماً لتحقيق السلام بين طرفي النزاع، إضافة إلى أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت من بين الدول السبَّاقة للاعتراف بدولة إسرائيل منذ قيامها سنة 1948م.

ولتكوين صورة واضحة للمواقف الأمريكية نهاية بموقفها الأخير سنحاول عرض تطورات المواقف الأمريكية ومن ثم المبررات التي استند إليها الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل، وما نتج عنه من تبعات قانونية وذلك بالنقاط التالية:

1- حق الدولة ذات السيادة في تحديد عاصمتها: لكل دولة الحق في تحديد مكان عاصمتها تبعاً لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول وحرية الدول في سن التشريعات والقوانين التي تكفل الحفاظ على كيانها وحماية أمنها وديمومتها.

ولكن تجب الإشارة إلى أنَّ تلك التشريعات والقوانين يستلزم تطابقها مع قواعد القانون الدولي التي تسمو على التشريعات الوطنية، حيث أنَّ ذلك أصبح جزءاً من قواعد القانون الدولي العرفي، وتم التأكيد عليه بعديد من الاتفاقيات الدولية والسوابق القضائية.

إنَّ الكينست الإسرائيلي أصدر في 30 يونيو 1980م ما يسمَّى بالقانون الأساسي الذي اعتبر فيه أنَّ القدس عاصمة لإسرائيل، ولكن وبالرغم من سريانه منذ ذلك التاريخ بالأراضي المحتلة استناداً إلى القوة المسلحة، إلا أنَّ معظم دول العالم لم تعترف بهذا القانون، ولم تنقل سفاراتها إلى القدس لتعارض ذلك مع قواعد القانون الدولي الإنساني الذي يرتب على إسرائيل التزامات قانونية عدَّة من بينها الحفاظ على الوضع القائم وعدم نقل السكان قسراً من محل إقامتهم إلى مكان أخر.[8] حيث أنَّ أساس قواعد القانون الدولي الإنساني عرفي وتعاهدي في آن واحد.

أيضاً أنَّ انحياز الولايات المتحدة الأمريكي للإجراءات والأعمال الاسرائيلية يتعارض مع القرارات الدولية التي تدين اسرائيل وتندد بأعمالها وتصرفاتها.

2- الاعتراف بالقدس يعد شرطاً أساسياً لتحقيق السلام: أدَّعت الولايات المتحدة الأمريكية أنَّ الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يعد شرطاً أساسياً لتحقيق السلام، وهذا الادعاء ينافي الواقع والقانون حيث أنَّ اتفاقيات الهدنة بين العرب والإسرائيليين بعد حرب 1967م تضمَّنت الاعتراف بوجود إسرائيل ضمن حدود معترف بها دولياً شرط قيام سلام دائم بين الأطراف أساسه الأرض مقابل السلام. ولقد تم التأكيد على ذلك بقرار مجلس الأمن رقم (242) لسنة 1967م، الذي أكَّد أيضاً على عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة.

نستنتج ممَّا تقدم أنَّ مبدأ الأرض مقابل السلام يعد أساساً وتتوقف عليه مسألة حفظ السلم والأمن الدوليين، ولقد تم التأكيد على هذا المبدأ بالعديد من المعاهدات والقرارات الدولية بالإضافة إلى مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي باستخدام القوة الذي يعد من الروافد الأساسية التي تقوم عليها المنظومة القانونية الدولية.

1- الاستناد على اعتراف الولايات المتحدة بقيام دولة اسرائيل:

برَّرت الولايات المتحدة الأمريكية اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل لكونها معترفة بقيام دولة إسرائيل منذ سبعة عقود، وهذه الأخيرة ومنذ قيامها تعد القدس عاصمة لها تأسيساً على أنَّ مؤسس القدس هم الأجداد الأوائل لدولة اليهود القديمة.

وتأسيساً على ما تقدَّم جاء الاعتراف الأمريكي مشيراً إلى أنَّ القدس هي عاصمة للشعب اليهودي دون غيره من الشعوب القاطنة بالمدينة، وعلى نحو يتماشى والسياسة التشريعية الإسرائيلية التي أكَّدت على ذلك بما يسمَّى بقانون العودة الصادر في 5 يوليو

1950م ، حيث نص هذا الأخير على أنَّه "يحق لكل يهودي أنْ يهاجر إلى إسرائيل ويكتسب الجنسية الإسرائيلية فور وصوله طبقاً لقانون الجنسية الصادر سنة 1952 ولازالت السمة العنصرية غالبةً على هذا القانون".(9)

ولقد أكَّدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الاسكوا) في تقريرها بشهر مارس 2017م على عملية التمييز العنصري التي تقوم بها إسرائيل من خلال العمليات الاستيطانية لتغيير الوضع القانوني والديموغرافي في الأرض المحتلة بما فيها القدس والتي تعد انتهاكاً لعدة اتفاقيات دولية منها اتفاقية جينيف الرابعة لسنة 1949م، والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله لسنة 1969م وكذلك الاتفاقية الدولية بشأن قمع جريمة الفصل العنصري ومعاقبة مرتكبيها لسنة 1976م والمصادق عليها من قبل اسرائيل.

إذاً يمكن القول بأنَّ الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل مخالف للعديد من القواعد القانونية الدولية، وينتهك الاتفاقيات المتعلقة بحظر التمييز العنصري.

المطلب الثاني– التبعات المترتبة على الاعتراف الامريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل:

سنتناول في هذا المطلب التبعات القانونية المترتبة على الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل (أولاً) ومن ثم سنبحث التبعات السياسة لهذا الاعتراف على طرفي الصراع (ثانياً)

أولاً– التبعات القانونية المترتبة على الاعتراف الامريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل:

إنَّ الاعتراف في حد ذاته يعد من التصرفات التي تصدر بحرية تامة عن دولة، فلكل دولة حق تقرير الظروف المحيطة، فأمَّا أنْ تعترف أو ترجئ اعترافها أو تمتنع عن الاعتراف، وذلك وفقاً لاعتبارات سياسة تخص كل دولة على حدة.

إذاً الاعتراف الفردي الصادر عن الدولة لا يلزم إلا هذه الأخيرة التي صدر عنها، وبالتالي فهو لا يؤثر على الجوانب القانونية وإنَّما إثارة سياسية حيث أنَّه يوطد العلاقات ما بين الدولة المعترفة وهي في هذه الحالة الولايات المتحدة الأمريكية مع الدولة المعترف بعاصمتها وهي إسرائيل.

وبالرغم من أنَّ الاعتراف إجمالاً هو سلطة تقديرية للدول وبحسب مصالحها إلا أنَّه يجب ألا يخالف قواعد القانون الدولي والقرارات الدولية حيال المعترف به.

إنَّ اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالقدس عاصمةً لإسرائيل ينطوي على عدَّة مخالفات قانونية، حيث أنَّه يخالف ما نص عليه ميثاق منظمة الأمم المتحدة بخصوص حظر الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وكذلك ينتهك القرارات الدولية بالخصوص وتحديداً قرار مجلس الأمن رقم(181) لسنة 1967م الخاص بالتقسيم، والذي ينص على إقامة دولتين ومنح القدس وضعاً قانونياً خاصاً على أنْ تتولي منظمة الأمم المتحدة مهمة الإشراف على المدينة.

أيضاً يعد الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل مخالفة صريحة لمبدأ قانوني راسخ وهو عدم الاعتراف بالأوضاع غير الشرعية ومخالفاً أيضاً للمعاهدات والقرارات الدولية، ومنها اتفاق أوسلو، ولقد أكَّدت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري بخصوص الجدار العازل سنة 2004م على أنَّ القدس الشرقية تعد أرضاً محتلةً وتخضع لأحكام اتفاقيه جينيف (الرابعة لسنة 1949). إذاً قيام إسرائيل بإجراءات متعدِّدة هدفها تغيير الوضع القانوني القائم في مدينة القدس، ومنها إصدار قانون الأساس الذي يعد القدس عاصمة موحَّدة وأبدية لإسرائيل، واعتراف الولايات المتحدة بذلك يخالف أحكام القانون الدولي وبخاصة المبدأ القانوني المهم المتمثل في عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة، حيث أنَّ إسرائيل بسطت سلطانها على القدس بفعل استعمال القوة العسكرية ويعد ذلك مخالفاً للقواعد القانونية الدولية.

إنَّ الجمعية العامة للأمم المتحدة أكَّدت على ذلك بالعديد من القرارات منها إعلانها المتعلق بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول لسنة 1970، والذي نص على أنَّ(أيَّة مكاسب إقليمية تم الحصول عليها عن طريق استخدام القوة لا يمكن الاعتراف بشرعيتها).[10]

أيضاً يمكن القول بأنَّ الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل مخالف لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949م ولائحة لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية.[11]

ولقد أكَّدت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري بخصوص الجدار العازل 2004م على ذلك عندما ذكرت بأنَّ بناء الجدار العازل والنظام الملحق به غير شرعي، وأكدت على انطباق أحكام اتفاقية جينيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وبأنَّ الجدار سيؤدي بطبيعة الحالي إلى الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين

وتدمير مبانيهم، وهو ما يتوافق مع أحكام المواد (52,46) من لائحة لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لسنة 1907م.[12]

إذاً يمكن القول بأنَّه على الصعيد القانوني يعد الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل مخالفاً لقواعد القانون الدولي العام، وبخاصة القانون الدولي الإنساني الذي ينظِّم مسألة الأراضي الواقعة تحت الاحتلال وتحديداً المادة (43) من لائحة لاهاي المتعلقة بقواعد وأعراف الحرب البريّة، وأيضاً المادة (64) من اتفاقية جينيف الرابعة لسنة 1949 التي لا تخوِّل سلطة الاحتلال أنْ تجري التغييرات التي ترغب في إحلالها بالأرض التي احتلتها، فليس للمحتل أنْ يجني ثمار عدوانه على حساب الطرف الذي يرزح تحت الاحتلال.[13]

إنَّ مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير من المبادئ القانونية الدولية العامة والمعترف بها باعتباره حجة على الكافة مثلما ذكرت محكمة العدل الدولية في قضية تيمور الشرقية، وبالتالي فالاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل يخالف هذا المبدأ، ويعد انتهاكاً واضحاً وصريحاً لقواعد وأحكام القانون الدولي.

ثانياً– التبعات السياسة للاعتراف على الصراع الفلسطيني الاسرائيلي:

بخصوص الموقف الفلسطيني فيمكن القول بأنَّه شهد تأرجحاً واضحاً حيال صفقة القرن، حيث تمت مباركة هذه الأخيرة في اللقاء الذي جرى بين رئيس السلطة الفلسطينية والرئيس الأمريكي على هامش اجتماع قمة الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20/12/2017، ولقد أشاد الرئيس الفلسطيني في ذلك اللقاء بصفقة القرن وجدية الولايات المتحدة الأمريكية في رعاية المفاوضات كوسيط بين طرفي النزاع لحلحلة كافة المسائل العالقة بخصوص القضية الفلسطينية وبشكل متوازن بين وجهات النظر الفلسطينية والإسرائيلية، كما أعرب الرئيس الفلسطيني عن أمله في تحقيق بنود صفقة القرن خلال الشهور التالية لذلك اللقاء.[14]

إنَّ الموقف الفلسطيني المعلن عنه أعلاه لم يدم طويلاً، وبخاصة بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وعزمها نقل سفارتها إليها، حيث أعلنت السلطة الفلسطينية بأنَّ ذلك يمثل إعلاناً بانسحاب الولايات المتحدة من دورها كراع رسمي لعملية السلام التي استمرت لعقود، وبأنَّ ذلك يعد تشجيعاً لإسرائيل على الاستمرار

في سياستها الاستيطانية التوسعية في الأراضي المحتلة بما فيها القدس، ويعد كذلك انتهاكاً صارخاً للاتفاقيات الدولية ولكافة القرارات الأممية التي صدرت بالخصوص.[15]

وبأنَّ الباعث من وراء القرار هو التحلل نهائياً من الاتفاقيات المبرمة مسبقاً بعد أنْ تم القضاء على أهم قضية تتعلَّق بالحل النهائي وبشكل أحادي.

ونستنتج من موقف السلطة الفلسطينية بأنَّها تصر على إعمال مبدأ حل الدولتين الذي تم إقراره بمفاوضات السلام، والذي يؤكد على إقامة دولة فلسطينية تكون عاصمتها القدس الشرقية وعلي حدود سنة 1967م.

أمَّا الموقف الإسرائيلي فقد كان إيجابياً بخصوص الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل، حيث تم وصف ذلك من رئيس الوزراء السابق (نتنياهو) بأنَّه حدث تاريخي ويعكس التزام الرئيس الأمريكي بالتعهدات التي قطعها على نفسه أثناء الانتخابات وبأنَّ ذلك يعد قراراً شجاعاً وعادلاً ووجَّه نداءً لكافة دول العالم بالاقتداء بالولايات المتحدة الأمريكية ونقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس. [16]

أيضاً أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن مجموعة من الخطط الاستيطانية الجديدة في القدس الشرقية مما يؤكد على أنَّ إسرائيل عازمة على استثمار المكاسب السياسة للاعتراف من خلال تثبيت السيادة (الفعلية) على الأراضي المحتلة على نحو يجعل من الصعب التوصل إلى عملية سلام بشأنها.[17]

وبخصوص المواقف الإقليمية والدولية من الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل، فأنَّها أتت متباينة، إذ اقتصرت ردود أفعال معظم الدول على توجيه الإدانة واللوم دون أنْ تتخذ خطوات ملموسة، إلا أنَّ بعض الدول الأخرى كمصر قد اتخذت إجراءات دبلوماسية حيث أنَّها طرحت مشروعاً لقرار مجلس الأمن الدولي تضمن عدم الاعتراف بأي تغييرات ديمغرافية أو سياسية تستهدف الوضع القانوني القائم بمدينة القدس واعتبارها باطلة، ولا ترتب أي أثر قانوني ولقد أفشلت الولايات المتحدة الأمريكية التصويت على المشروع المذكور باستعمال حق النقض.

وفيما يتعلَّق بمنظمة الأمم المتحدة فأنَّ الجمعية العامة أكَّدت وبأكثر من مناسبة بأنَّ القدس الشرقية هي أرض محتلة، وهي تخضع لقانون الاحتلال الحربي واتفاقية جينيف الرابعة لعام 1949 ولقد تم التأكيد على ذلك حديثاً بالقرار الصادر عن الجمعية العامة

بتاريخ 21/12/2017 م المتعلِّق بوضع القدس حيث أشار القرار ضمناً إلى قرار الولايات المتحدة الأمريكية عندما نص على "وإذ تعرب في هذا الصدد عن أسفها إزاء القرارات الأخيرة المتعلقة بالقدس".[18]

وبخصوص موقف جامعة الدول العربية من الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل وعزمها نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، اجتمع وزراء خارجية الدول العربية في 9 ديسمبر 2017م اجتماعاً طارئاً وخلص الاجتماع إلى اعتبار القرار الأمريكي قراراً باطلاً ولا أثر له، مطالبين الولايات المتحدة في ختام الاجتماع إلى إلغائه، ودعت جامعة الدول العربية بهذا الاجتماع كافة دول العالم إلى الاعتراف بدولة فلسطين وعاصمتها القدس على حدود الرابع من يونيو 1967م.

وتجب الإشارة في هذا الصدد إلى أنَّ جامعة الدول العربية وبالرغم من أنَّها أنشئت في النصف الأول من القرن العشرين ويزيد عمرها على خمسة وسبعين سنة إلا أنَّها لم تطور مؤسساتها وآلية العمل واتخاذ القرارات بها، حيث أنَّها لازالت منظمة تعاون ينحصر دورها في تنسيق المواقف والتشاور وتبادل المعلومات ولم تبلغ مرحلة الاندماج كالاتحاد الأوربي الذي يصدر في قرارات ملزمة لكافة الدول الأعضاء، وتمس قراراته بصميم السلطات الداخلية لهم.

إذاً يعد دور جامعة الدول العربية متواضع جداً بخصوص القضايا العربية إجمالاً وبخاصة القضية الفلسطينية.

إنَّ الدول العربية تتعامل فرادى بخصوص القضية الفلسطينية نتيجة لضعف جامعة الدول العربية وعدم تطوير هذه المنظمة لمواجهة قضايا العصر، والشاهد على ذلك أنَّ العديد من هذه الدول أقامت علاقات دبلوماسية وأمنية وتجارية مع إسرائيل بالسنوات الأخيرة، وبالتالي فجامعة الدول العربية لن تقوم بالدور المناط بها إلا إذا تمت إعادة النظر في ميثاق تأسيسها ومؤسساتها وصلاحيات تلك المؤسسات وآلية اتخاذ القرارات بها.

إنَّ الدول العربية التي طبَّعت علاقاتها مع إسرائيل والتي تتجه إلى التطبيع يقترب من نصف عدد الدول العربية، بعد أنْ كانت دولتان عربيتان فقط حتى وقت قريب. والتطبيع كمفهوم سياسي يقصد به إنشاء علاقات طبيعية بين دولتين أو عدَّة دول حدث بينهما في الماضي توتر في العلاقات ومقاطعة على كافة المستويات سياسياً وتجارياً وفنيا وغيرها.

إنَّ التطبيع يكون سهلاً وميسراً عند حدوث اختلافات في وجهات النظر بين دولتين بخصوص ترسيم حدود أو قضايا تجارية أدَّت إلى قطع العلاقات بينهما، إلا أنَّ التطبيع يكون صعباً عندما يقترن بحروب واقتراف مجازر واحتلال أراضي، حيث أنَّه في هذه الأحوال لا يتأتى عودة العلاقات إلى ما كانت عليه بشكل ميسَّر.

إذاً التطبيع مع إسرائيل يجب أنْ يكون مقروناً بحل القضية الفلسطينية وكافة الإشكاليات المنبثقة عنها من عودة للمهجرين إلى أراضيهم ودفع التعويضات المناسبة للمتضررين والتخلِّي عن الأراضي التي تم احتلالها بالقوة عام 1967م وغيرها.

إنَّ التطبيع مع إسرائيل دون إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية يعد مكافأة لها على ما اقترفته من جرائم وفرض لسياسة الأمر الواقع وتشجيعها على التمادي في الاحتلال.

إنَّ عدد الدول العربية التي طبَّعت مع إسرائيل تزايد خلال عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب حيث دخل عديد منها في اتفاقيات وتحالفات رسمية وغير رسمية، وتدفع الولايات المتحدة الأمريكية الحكومات العربية إلى إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل حرصاً على مصالحها في المنطقة ولتأمين وجود دولة اسرائيل.

وإجمالاً يمكن القول بأنَّ تطبيع بعض الأنظمة العربية مع إسرائيل لا يعني قبول شعوبها بذلك، حيث أنَّ هناك رفض شعبي واسع لعملية التطبيع، فالشعوب العربية ترفض الدخول في تطبيع من أي نوع مع إسرائيل دون إيجاد حل نهائي وعادل للقضية الفلسطينية.

وبالنسبة لمنظمة التعاون الإسلامي التي تضم أكثر من (57 عضواً) والتي تشمل (الدول العربية وشرق آسيا وآسيا الوسطى وشبة القارة الهندية) والتي تهدف إلى حماية المسلمين والمقدَّسات الإسلامية في شتَّى بقاع العالم، فأنَّها وفي مواجهة الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل أعلنت بتاريخ 7/12/2017م عن أسفها الشديد حيال ذلك واعتبرت المنظَّمة تصرُّف أمريكا استفزازاً لمشاعر المسلمين ومساساً بمكانة القدس القانونية والتاريخية ومخالفة صريحة للشرعية الدولية، وتقويضاً للدور الأمريكي كراع لعملية السلام بين طرفي الصرع.

ولقد أعلنت المنظَّمة في ذلك الوقت عن عقد قمة لقادة الدول الأعضاء بالمنظَّمة في 12,13 ديسمبر 2017م لبحث تداعيات القرار الأمريكي وبلورة موقف إسلامي موحَّد بشأنه وتم الإعلان بهذه القمة على الارتباط الروحي للمسلمين بالمسجد الأقصى والقدس، وبأنَّ

المساس بالوضع القانوني والتاريخي والسياسي لها يهدد هويتها العربية والإسلامية والمسيحية أيضاً، وشدَّدت الدول الإسلامية بهذه القمة على ضرورة التواصل مع الأطراف الدولية الفاعلة لتحقيق السلام ومواجهة القرار الأمريكي أحادي الجانب على أساس حل الدولتين وإقامة دولة فلسطين تكون عاصمتها القدس الشريف باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967م.

عموماً تجب الإشارة إلى أنَّ ما تم ذكره بخصوص جامعة الدول العربية ينصرف على منظمة التعاون الإسلامي، حيث أنَّ هذه الأخيرة قراراتها غير ملزمة للدول الأعضاء، ويقتصر دورها على التشاور والتنسيق وتبادل المعلومات، ولم ترق إلى منظمة اندماج بحيث تكون قرارتها ملزمة لأعضائها، وتقوم بدور مهم على الساحة الدولية، فهذه المنظمة إذاً لم تتطور هي أيضاً على صعيد المؤسسات وآليات العمل واتخاذ القرارات.

وبخصوص مواقف الدول من الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل فأنَّها شهدت تبايناً واضحاً، فالبعض اتخذ موقفاً مغايراً للقرار منها البارغواي التي سحبت سفارتها من القدس ولقد أشادت منظَّمة التعاون الإسلامي بهذا الموقف واعتبرته احتراماً للالتزامات القانونية والسياسية طبقاً لقواعد القانون الدولي والقرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة.

وعلى العكس من ذلك فقد حذت بعض الدول نفس التوجه الأمريكي منها البرازيل واستراليا ويعد ذلك انتهاكاً صارخاً لقرارات الأمم المتحدة، وبخاصة قرار مجلس الأمن رقم (478) لسنة 1980م الذي نص على دعوة الدول لسحب بعثاتها الدبلوماسية من القدس.

ولقد عبَّرت العديد من الدول عن قلقها إزاء الاعتراف الأحادي من الولايات المتحدة الأمريكية بالقدس عاصمة لإسرائيل، فلقد عبرت فرنسا عن قلقها واعتبرت أنَّ وضع القدس لا ينبغي حله إلا في إطار المفاوضات السلمية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي حيث يمكن بذلك إقامة حل الدولتين اللتان تنعمان بالسلام والأمن.

وكان من أبرز التصريحات الرسمية من خلال الخارجية الفرنسية في 6 ديسمبر 2017، حيث وصف الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل بأنَّه تصرُّف غير مسئول ولا يشجع عملية السلام، وجاء أيضاً في تصريح الرئيس الفرنسي أثناء زيارته للجزائر بتاريخ 7 ديسمبر 2017م بخصوص الاعتراف الأمريكي بأنَّه مؤسف وفرنسا لا تؤيده ويتناقض مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن بالأمم المتحدة.

الخاتمة:

القدس قضية محورية، أثارت جدلاً قانونياً وسياسياً واسعاً بين الدول في إطار المنظمات الدولية.

إنَّ السيادة على القدس قضية معقدة وشائكة نتيجة لعدة عوامل منها أنَّ إسرائيل استندت في نشأتها على قرار التقسيم رقم 181 لسنة 1947م وتعهدت بالعمل على تنفيذه ولكنها عملت بخلاف ذلك، حيث أنَّ القرار المذكور لم يمنح أي طرف شرعية قانونية دولية بالسيادة على القدس.

إنَّ الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل جاء استناداً لتشريع سابق للكونغرس الأمريكي سنة 1995م وهو قرار ذا طبيعة سياسية محضه، لكونه لا يستند على أيَّة معايير قانونية وبنهاية هذا البحث نورد النتائج التوصيات التالية:

أولاً- النتائج :

1- إنَّ مدينة القدس تعد قضية محورية ومركزية نتيجة لمكانتها الروحية والرمزية والتاريخية والسياسية لمختلف الديانات وأطراف الصراع.

2- إنَّ قضية القدس أثارت جدلاً سياسياً وقانونياً واسعاً لم يحسم بعد، حيث أنَّ لكل طرف حججه وأسانيده بالخصوص.

3- إنَّ المجتمع الدولي تداول وناقش قضية القدس بالعديد من المناسبات وأصدر حيالها عديد من القرارات بمختلف المنظمات الدولية والإقليمية منذ سنة 1947م، ولكن أغلب هذه القرارات الدولية لم تحسم الخلاف القائم حول السيادة على القدس بشكل نهائي.

4- إنَّ معظم القرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة بشأن قضية القدس لم تنفذ لغياب الإرادة السياسة، وبخاصة من قبل بعض الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن وتحديداً الدول الغربية نتيجة انحيازهم وتعاطفهم مع إسرائيل.

5- إنَّ الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل يتناقض مع ما توصَّل إليه أطراف الصراع في اتفاقيات أوسلو وكذلك مع الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن الجدار العازل لسنة 2004 والذي يقضى بسريان أحكام اتفاقية جينيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس الشرقية.

ثانياً- التوصيات:

1- إنهاء الخلاف الفلسطيني – الفلسطيني الذي من شأنه أنْ يشتت الجهود ويبعثرها ويحيل دون إضافة إيجابية في دعم قضية القدس.

2- إعادة بناء منظمتي جامعة الدول العربية والمؤتمر الإسلامي لكى تصبح كل منها منظمة اندماج وقراراتها ملزمة للدول الأعضاء ومؤثرة على الصعيد الدولي، ولكى تستطيع كل منها المساهمة الفاعلة في الدفاع عن مقدسات الدول العربية والإسلامية.

3- بناء شراكات مع منظمات المجتمع المدني على الصعيد الدولي لإبراز قضية القدس على الصعيد الشعبي وأهميتها للسلم والأمن الدوليين.

4- إنَّ التطبيع من قبل الدول العربية والإسلامية مع إسرائيل يجب أنْ يكون مشروطاً بتحقيق حلول عادلة للقضية الفلسطينية وخاصة السيادة على القدس، حيث أنَّ التطبيع بدون مقابل يساهم في إضعاف الموقف التفاوضي الفلسطيني وتقوية للجانب الإسرائيلي.

هوامش البحث ومصادره:

1. إيمان (بوقرة)، صبرينة (بوعقل)، المركز القانوني لمدينة القدس في القانون الدولي، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوقرة، الجزائر (الجزائر) غير منشورة، 2018، ص56
2. أحمد جواد الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001_ 2011، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، د.ط، 2013، ص27.
3. المرجع السابق، ص34.
4. إيمان (بوقره) صبرنية (بوعقل)،المركز القانوني لمدينة القدس في القانون الدولي، مرجع سابق، ص56.
5. لطيف شاكر، قضية القدس عاصمة لإسرائيل، مجلة الحوار المتمدن، ينظر الرابط : https: m.alhewar.org 1.20.2022م
6. إيمان بوقرة، مرجع سابق، ص 58.
7. نصار سعد نصار، توجهات لإدارة الرئيس الأمريكي ترامب تجاه القضية الفلسطينية (دراسة تحليلية)، مجلة العلوم السياسة والقانون، م4،ع25، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين ، نوفمبر 2020، ص261

8. حكيم العمرى، الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل من منظور القانون الدولي، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة المدية، الجزائر، مارس 2019م، ص354.
9. المرجع السابق، ص355.
10. مصطفى أحمد أبو الخير، القدس والأمم المتحدة ،رؤية قانونية ، بحث منشور المواقع https; www.Turess,com
11. سمير شوقي ومصطفى سندل، التزامات سلطة الاحتلال اتجاه المدنيين في الأراضي الفلسطينية، المؤتمر الدولي الثالث، طرابلس 2-3 ديسمبر 2016م ص193.
12. خالد الحمدوني، الآثار القانونية لإعلان القدس عاصمة لإسرائيل، مجلة الباحث للدراسات القانونية، المغرب، فبراير 2018، ص19
13. المرجع السابق، ص22.
14. سامي محمد علقم، آثار وانعكاسات نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، م5 ،ع 28 مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، يونيو 2021، ص208،207.
15. حكيم العمرى، الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل من منظور القانون الدولي، مرجع سابق، ص360.
16. نصار سعد، توجهات إدارة الرئيس الأمريكي ترامب تجاه القضية الفلسطينية ، مرجع سابق، ص265-264.
17. محفوظ عيسى، الخطاب الإعلامي لإدارة ترامب تجاه القضية الفلسطينية،أطروحة دكتوراه ، جامعة بوقره ، الجزائر،2018، ص210- 211.
18. مشار إليه في بلال بوعكيرة وصاح مربوة، مركز القدس في القانون الدولي علي ضوء نقل السفارة الامريكية، م12 ،3ع، س12، يونيو 2020 ص.